كلمة

جمهورية مصر العربية أمام الدورة

الثامنة والخمسون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها

السيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبى

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

فيينا ـ النمسا

سبتمبر 2014

السيد رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

أسمحوا لى فى البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، وإلى أعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أتقدم لكم سيدى الرئيس بخالص التمنيات بالتوفيق فى مهمتكم، مؤكداً دعم وفد بلادى لجهودكم ومساعيكم الرامية لإنجاح هذا المؤتمر وتحقيق النتائج المرجوة منه.

كما أود أن أؤكد على امتنان مصر للدور الهام الذى تؤديه الوكالة على صعيد المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الأعضاء من خلال تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية لخدمة البشرية وتوفير بيئة أفضل للحياة.

كما أود أيضاً أن أعرب عن ترحيب مصر بانضمام كل من جمهورية جيانا وجمهورية فانواتو وجمهورية جيبوتى واتحاد جزر القمر، وتطلعنا إلى إسهامهم فى نشاط الوكالة وتحقيق العالمية المنشودة لنظام الضمانات الشاملة.

السيدات والسادة الحضور

تؤمن مصر بأهمية الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فى مصر، وفي هذا الإطار بدأت مصر الإعداد لإنشاء محطات نووية للتغلب على أهم عقبتين تواجهان التنمية المستدامة ألا وهما توفير الكهرباء والمياه، إضافة إلى المساهمة فى تطوير برامج البحث العلمى وتطوير الصناعة المصرية من خلال التصاعد بنسب التصنيع المحلى مع كل محطة جديدة.

واتصالاً بذلك، فقد أعلنت مصر فى أكتوبر 2007 عن بدء برنامج لبناء عدد 4 وحدات نووية لتوليد الكهرباء – طبقاً للمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين – واتخاذ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء اعتماداً على الخبرات والقدرات المصرية بالتعاون مع مختلف شركاء مصر الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتم الانتهاء من العديد من الإجراءات الضرورية للبرنامج

النـووى المصـرى والتـى تمثـل أهمهـا فـى دعـم البنيـة التحتيـة التشـريعية والمؤسسـاتية والتنظيميـة للعمـل فـى مجـال الطاقـة النوويـة، وتضـمنت إعـادة تشـكيل المجلـس الأعلـى للاسـتخدامات السـلمية للطاقـة الذريـة برئاسـة رئـيس الجمهوريـة، وإصـدار القـانون النـووى رقـم 7 لسـنة 2010 ولائحتـه التنفيذيـة، وإنشـاء هيئـة الرقابـة النوويـة والإشـعاعية كهيئـة رقابيـة مسـتقلة كمـا تـم توقيـع عقـد لتقـديم الخـدمات الاستشـارية للمشـروع وقـد اشـتمل التعاقـد علـى تحـديث واسـتكمال دراسـات الموقـع طبقـاً لأحـدث المتطلبـات الدوليـة ومتطلبـات الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، وإعـداد الدراسـات الفنيـة الإسـتراتيجية اللازمـة للمشـروع وقـد تـم تضـمين نتـائج تلـك الدراسـات فـى كراسـة الشـروط والمواصـفات الفنيـة وأصـبحت جـاهزة للطـرح فـى مناقصـة عالميـة منذ فبراير 2011.

السيدات والسادة

فـى ضـوء الاعتبـارات السياسـية الداخليـة التـى شـهدتها مصـر فيمـا يتصـل بـالتحول الـديمقراطى عقـب ثـورتى 25 ينـاير 2011 و 30 يونيـو 2013، إضـافة الـى حادثـة محطـة فوكوشـيما النوويـة، فقـد تأجـل طـرح المناقصـة، وقـد أكـد السـيد رئـيس الجمهوريـة/ عبـد الفتـاح السيسـى فـى يونيـو 2014 عـن التـزام الدولـة بتنفيـذ مشـروع المحطـة النوويـة الأولـى فـى الضـبعة كقـاطرة للتنميـة وباعتبـاره أحـد البـدائل المسـتقبلية لمصـادر الطاقـة، حيـث قامـت هيئـة المحطـات النوويـة بمراجعـة وتحـديث المواصـفات الفنيـة بالتنسـيق مـع خبـراء الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة والمكتـب الاستشـارى للهيئـة لإدمـاج أكبـر قـدر مـن الخبـرات والـدروس المسـتفادة مـن حـادث فوكوشـيما لتحقيـق أعلـى مسـتويات متطلبـات الأمان بمنشآتنا النووية.

السيدات والسادة

فـى هـذا الإطـار أيضـا، يتوجـب التنويـه إلـى الـدور الهـام الـذى توليـه الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة فـى دعـم الاسـتخدامات السـلمية للطاقـة النوويـة للـدول وخاصـة تلـك الـدول التـى مـا لبثـت تتخـذ أولـى خطواتهـا نحـو تنفيـذ بـرامج لإنشـاء محطـات نوويـة لتوليـد الكهربـاء وتحليـه ميـاه البحـر مـن خـلال وضـع المعـايير والمتطلبـات والقواعـد الإرشـادية للأمـان النـووى المطلـوب تطبيقهـا فـى البـرامج النوويـة ودروهـا الهـام فـى دعـم الـدول

الأعضاء لإعداد برامج التوعية والقبول الجماهيرى لمشروعات الطاقة النووية، وتأهيل وتنمية الكوادر البشرية فى مجالات الأمان النووى وحماية البيئة والإنسان من أخطار الإشعاعات.

السيدات والسادة

تكرس مصر جهودها فى مجالات البحث والتطوير ذات الصلة باستخدام التطبيقات السلمية للطاقة الذرية فى تعزيز التنمية المستدامة وخدمة المجتمع وذلك فى مجالات الصحة والغذاء والزراعة والصناعة والثروات المعدنية والموارد المائية.

ولذلك ترحب مصر بتزايد جهود الوكالة فى مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات التنمية المتعددة، ومنها على سبيل المثال وفى مقدمتها تحقيق الأمن الغذائى، والحفاظ على الصحة البشرية، فضلاً عن تقديرنا لجهود الوكالة فى تنفيذ المشروع الخاص بالإدارة المشتركة لخزان المياه الجوفية فى النوبة .

وتقدر مصر استجابة الوكالة فى دعم القدرات الوطنية المصرية وتنمية خبراتها فى مجال الجاهزية للطوارئ النووية والإشعاعية والاستجابة لها، حيث قدمت الوكالة عدة دورات تدريبية للخبراء المصريين فى مقر الوكالة خلال العام الماضى.

كما استفادت مصر من الخدمات الاستشارية التى توفرها الوكالة للدول الأعضاء فى إطار تنفيذ خطة عمل الوكالة فى مجال الأمان النووى.

السيد الرئيس،،

فيما يتصل بالأمن النووى والذى يعد بالأساس مسئولية وطنية على عاتق الدولة، تؤكد مصر على محورية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تعزيز استفادة الدول الأعضاء من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، جنباً إلى جنب مع جهود تعزيز الأمن النووى، وهو ما نتطلع للعمل على تحقيقه من خلال جهود الوكالة في مجال الأمن النووي والمؤتمر رفيع المستوى الذي تنظمه الوكالة عام 2016.

كما تؤكد مصر على موقفها المستند إلى أن التخلي التام عن السلاح النووى هو السبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام هذه الأسلحة سواء من قبل الدول أو الفاعلين من غير الدول.

وفي الوقت ذاته، تحرص مصر على التعاون الوثيق مع الوكالة فى مجال الأمن النووي، وذلك من خلال توصيات بعثة الخدمات الاستشارية الدولية حول الحماية المادية IPPAS، ونظام الحماية المادية للمنشآت النووية المصرية، وكذلك تطوير النظم الرقابية والإرشادية للتصرف الآمن في النفايات المشعة، إضافةً إلى قرب استكمال الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي(INSSP)، وأيضاً قرب الانتهاء من إنشاء مركز بمصر لدعم الأمن النووي والتدريب.

ولا تدخر مصر جهداً فى تقديم ما يتوفر لديها من خبرة بشرية ومرافق بحثية لخدمة الدول الأفريقية والعربية، ويتم ذلك من خلال مشاركة مصر الفعالة فى البرامج التابعة لاتفاقية التعاون الإقليمي الأفريقي لتطوير الأبحاث والتدريب المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا النووية(AFRA)، وبرامج التدريب والتأهيل التى تقوم بها الهيئة العربية للطاقة الذرية، وتجرى هذه الأنشطة من خلال التعاون والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتيح مصر كافة منشآتها النووية البحثية والتطبيقية أمام الكوادر الأفريقية والعربية، وتقدم جامعة الإسكندرية ضمن هذا الإطار برامج لدرجة الماجستير فى الهندسة النووية يلتحق بها العديد من الدارسين الأفارقة فى إطار برنامج الـ (AFRA)، الذي نحتفل هذا العام بمرور 25 عاماً على إنشائه لخدمة دول أفريقيا.

السيد الرئيس،،

تمارس مصر أنشطتها البحثية والتطبيقية ذات الصلة بالاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى إطار من الشفافية الكاملة والتعاون الوثيق مع الوكالة، على أساس الالتزام الكامل بمعاهدة عدم الانتشار النووى (NPT)، كما تؤكد مصر التزامها القانونى الكامل بنصوص اتفاق الضمانات الشامل المبرم مع الوكالة دون غيره، وذلك فى إطار حرص مصر على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وترى أن عملية تطوير تطبيق الضمانات فى الدول لا يجب ان يفرض أية التزامات إضافية تتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، ويجب أن تأخذ شواغل الجميع فى الاعتبار، خاصة ما يتعلق بعدم التمييز بين الدول الاعضاء وعدم القابلية للتسييس لأية معايير يتم الارتكان إليها.

إن مشروعات التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تقتصر على تلقى الدعم فحسب، بل قد ساهمت مصر بإيفاد عدد من الخبراء الوطنيين فى عدة مهام إستشارية دولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عدد من الدول الأعضاء فى مجالى

الأمن والأمان النوويين وذلك إيماناً بدورها فى تعزيز الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وتتوافق مصر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى وضع علاج الأورام السرطانية على رأس أولويتها، وعلى الأخص إنتاج النظائر المشعة اللازمة لذلك حيث تتطلع مصر خلال الفترة القادمة إلى الإنتهاء من تدشين منشأة جديدة لإنتاج النظائر المشعة الطبية والصناعية ومن بينها إنتاج نظير الموليبدنيوم 99 إسهاما منها فى سد العجز فى الإنتاج العالمى لهذه المادة، نظراً لإغلاق عدد من مفاعلات البحوث المخصصة لهذا الغرض على مستوى العالم.

ولما كان التصدى لتحديات المياه العالمية مثل نقص المياه وجودتها، وآثار التغيرات المناخية على الموارد المائية تحتاج إلى معلومات دقيقة تتيح إتخاذ القرارات بشأن التصرف المستدام فى الموارد المائية، فقد ساعدت الوكالة بلدان حوض النيل، بما فيها مصر، لتحديد مدى تجدد المياه الجوفية من الأمطار والمياه السطحية وتحديد مصادر تلوثها بهدف الإدارة الرشيدة للمياه، وتتعاون مصر بفاعلية فى مشروعات الوكالة الخاصة بتنمية الموارد المائية واستخدام التقنيات النظائرية وخاصة مشروع تطوير إدارة متكاملة لخزان النوبة الجوفى.

وتواصل مصر جهودها بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى دعم الأمن الغذائى عن طريق استخدام التشعيع الجامى لاستحداث طفرات محصولية ذات صفات مرغوبة وعالية الإنتاجية واستخدام التقنيات النووية فى التطبيق العلمى لزراعة الأراضى الصحراوية وتطوير سلالات النباتات الملائمة للظروف الصحراوية.

إن أنشطة التعاون الفنى فى مصر تغطى أيضاً مشروعات حيوية منها مشروع الإدارة المتكاملة للمصادر المشعة الذى يشمل إعداد قاعدة بيانات للمصادر المشعة المستنفذة الموجودة بمصر وإدخال نظم توكيد الجودة فى إدارة النفايات المشعة وتدريب الكوادر البشرية القادرة على مجابهة أية حوادث قد تحدث أثناء الاستعمال أو النقل أو التخزين مما يساعد على الحفاظ على الإنسان المصرى وبيئته.

السيد الرئيس

إننا نؤكد على تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط بما يساعد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو ما يتطلب ضمن أمور عديدة أخرى تأمين حق شعوب المنطقة فى أن تعيش دون أن يهدد أمنها السلاح النووى، ومن هنا فإن مسئولية العمل الجاد لتحقيق الأمن المتساوى لدول المنطقة بعيداً عن التهديدات النووية تقع علينا جميعاً وذلك تمهيداً

لوصولنا جميعاً الى عالم خال من الأسلحة النووية وإلى توجيه الطاقة النووية فقط لخدمة البشرية والتنمية، وذلك اتساقا مع النظام الأساسى للوكالة الذى تناول دور الوكالة في أنشطة التحقق المرتبطة باتفاقيات نزع السلاح وضبط التسلح.

تَعتبر مصر إن مصداقية الوكالة فى تنفيذ أهدافها ترتبط بشكل وثيق بكيفية التعامل الجاد من قبل أعضائها مع مسألة إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووى بالشرق الأوسط وتطبيق الضمانات الشاملة على كافة المنشآت النووية بالمنطقة.

وتتقدم مصر مجدداً لهذه الدورة من المؤتمر العام بمشروع القرار الخاص بتطبيق الضمانات فى الشرق الأوسط سعياً لتطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كافة الأنشطة والمنشآت النووية فى الشرق الأوسط والعمل على تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووى وتتطلع لاعتماده بتوافق الآراء.

وفى النهاية أود كذلك أن أجدد ثقة بلادى فى الدور الهام الذى تقوم به الوكالة لبث روح التعاون مع الدول النامية للنهوض بقدراتها البشرية والمعرفية، معرباً عن دعم مصر لمشاركة الوكالة الفعالة فى كافة المجالات العلمية والبحثية الرامية إلى تحقيق التنمية والأمن والأمان لصالح شعوب العالم أجمع.

وأشكر سيادتكم على حسن الاستماع ..... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته